

سياسة: إخطار المُصدر (بما في ذلك طلبات الاستئناف المقدمة من المُصدر)
التاريخ: 23 مايو 2016

بيان السياسة

وفقاً لما تقتضيه الأنظمة أو حيثما يكون ذلك ممكناً ومناسباً، ستقوم وكالة "إس أند بي جلوبال للتصنيفات الائتمانية"، قبل نشر أي تصنيف ائتماني، بإطلاع المُصدر على المعلومات المهمة والاعتبارات الأساسية التي على أساسها سيتم تحديد التصنيف الائتماني ومنح المُصدر الفرصة لتوضيح الأخطاء الفعلية المحتملة التي قد تكون وكالة "إس أند بي جلوبال للتصنيفات الائتمانية" استندت عليها عند اتخاذ قرار تحديد التصنيف الائتماني. ويتيح هذا الإخطار للمُصدر أيضاً تحديد وتبني الوكالة بأي عملية إفصاح محتملة عن المعلومات المادية غير المعلنة أو السرية.

يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار أي تغيير يقترحه المُصدر لتصحيح خطأ فعلي أو لمنع دون الإفصاح عن معلومات مادية غير علنية أو سرية قبل نشر التصنيف الائتماني. ويتم إجراء التغيير فقط في حال إقرار المحلل الرئيسي بأنه مبرر. تُناقش التساؤلات أو النقاط غير الواضحة التي يطرحها المُصدر مع المُصدر نفسه، ولكن من غير المحبذ عموماً أن يقوم المحلل الرئيسي بإجراء تغييرات لغير غرض تصحيح الأخطاء الفعلية أو تجنب الإفصاح المحتمل عن معلومات مادية غير علنية أو سرية. وفي حال قيام أي مُصدر باقتراح تغييرات تتعلق بالصياغة اللغوية أو النحوية، يجوز للمحلل الرئيسي أخذ هذه التعليقات بعين الاعتبار ولكن دون أن يكون ملزماً بإدخال أي تغييرات. في جميع الحالات، تواصل وكالة "إس أند بي جلوبال للتصنيفات الائتمانية" رقابتها التحريرية على المواد التي تقوم بنشرها، بما في ذلك الحثيات الخاصة بالتصنيف الائتماني.

عندما يتم إخطار المُصدر بشأن أحد التصنيفات الائتمانية قبل نشر التصنيف، والذي يشتمل على مسودة خاصة بحثيات التصنيف الائتماني ذي الصلة، يجب أن يُرفق مع المسودة البيان التالي:

"تُرسل إليكم وكالة 'إس أند بي جلوبال للتصنيفات الائتمانية' هذه المسودة لكي تتيح لكم لفت انتباهنا إلى أي أخطاء فعلية أو ورود أي معلومات سرية عن غير قصد في المسودة. وفي حال كان لديكم أي تساؤلات أو تعليقات غير فعلية حول التحليل، فيرجي مناقشة هذه المسائل معنا. سنقوم باستخدام تقديرنا المطلق في إجراء تعديلات تحريرية على المستند، والذي يمثل رأينا المستقل. وسنقوم بالانتهاء من صياغة تقريرنا ونشره بعد فترة زمنية محددة [يتم تحديد الفترة المناسبة من قبل المحلل] من إرسال رسالة البريد الإلكتروني سواء تلقينا رداً من جانبكم أم لا. يحل التقرير محل المعلومات الواردة في المسودة؛ تعتبر المعلومات الواردة في المسودة سرية وتبقى سرية بعد إصدار أي تقرير، ولا يجب الإفصاح عن المعلومات الواردة في المسودة أو نشرها في أي وقت قبل أو بعد نشر التقرير".

تنطبق هذه السياسة على التصنيفات الائتمانية التي تتم بموجب طلب، والتصنيفات الائتمانية التي تتم بدون طلب (في بعض الولايات القضائية)، والتصنيفات الائتمانية السرية والخاصة، لكنها لا تنطبق على التصنيفات الائتمانية الداخلية السرية التي تتم بدون طلب.

يجوز للمصدر مشاركة معلومات جديدة ذات صلة بقرار التصنيف بعد إخطاره بقرار التصنيف. ستحدد وكالة "إس أند بي جلوبال للتصنيفات الائتمانية" ما إذا كان للمعلومات الجديدة أي تأثير على قرار التصنيف. وسيتم عقد لجنة جديدة إذا اقتضت الضرورة.

يجوز للمصدر استئناف قرار التصنيف وطلب مراجعة المعلومات الإضافية استناداً إما للمعلومات الجوهرية الجديدة التي أطلع وكالة "إس أند بي جلوبال للتصنيفات الائتمانية" عليها أو إذا ما اعتقد بأن الوكالة قد أخطأت إلى حد كبير في تفسير معلومات هامة عند توصلها لقرار التصنيف.

تتظر وكالة "إس أند بي جلوبال للتصنيفات الائتمانية" في طلبات استئناف قرارات التصنيف المقدمة من المصدرين وستقوم بقبول طلبات الاستئناف على النحو المناسب. ولا يعد تقديم طلب الاستئناف من حقوق المصدر، ويُخذ قرار قبول طلب الاستئناف على أساس كل حالة على حدة. وقد يُوضع التصنيف الائتماني تحت توجّه مراقبة الائتمان CreditWatch خلال فترة الاستئناف. وسوف تتعامل الوكالة مع طلب استئناف بشكل جدي وستعمل على تقييم فحواه، ولكنها ستقوم برفض طلبات الاستئناف التي يتبين بأنها قد قدمت لغرض تأخير إصدار التصنيف الائتماني. وعموماً، يُعد قرار التصنيف الخاص بالاستئناف الصادر عن لجنة التصنيف نهائياً. وفي ولايات قضائية محددة، يجب على خدمات التصنيف، في حال تم تغيير قرار التصنيف الأولي بعد تلقي طلب الاستئناف من جهة الإصدار، الكشف عن ذلك.

لا يجوز الاستئناف في الحالات التالية: وضع التصنيف الائتماني تحت توجّه مراقبة الائتمان CreditWatch، وتثبيت التصنيفات الائتمانية، والتصنيفات الائتمانية التي تتم بدون طلب (باستثناء التصنيفات السيادية)، بالإضافة إلى الخدمات المساندة، والخدمات الأخرى، ومنتجات رأي أخرى محددة والتي من المحتمل أن تساهم في أحد أنشطة التصنيف الائتماني (مثل عمليات التحليل المتقدمة، ورسم المخططات، وتأكيدات وكالات التصنيف (RAC)، وخدمات تقييم التصنيف (RES)، وتصنيفات الاسترداد، ما لم يعد تصنيف الاسترداد جوهرياً بالنسبة لعملية تحديد التصنيف الائتماني). وكذلك لا تخضع عناصر أي تصنيف ائتماني أو التقييمات الداخلية التي لا تتوافق مع تعريف التصنيف الائتماني (مثل تقييم مخاطر القطاع المصرفي والدولة، أو التصنيف بدون دعم، أو درجات المخاطر) للاستئناف، حتى وإن تم نشرها للعموم. بالإضافة إلى ذلك، لا يجوز استئناف تغييرات النظرة المستقبلية الخاصة بالتصنيفات الائتمانية للأموال العامة الأمريكية.

قد تكون طلبات استئناف قرار التصنيف بمثابة شكوى إذا كان الطلب يتوافق بشكل أو بآخر مع تعريف الشكوى.